الأزمة المالية لعام 2008 كلفت كل أمريكي 70000 دولار

(مترجم)

الخبر:

بحسب بلومبيرغ في 2018/8/13، لم تشكل أمريكا أبدًا النمو الذي خسرته في الأزمة المالية العالمية عام 2008 والركود الذي أحدثته. وبعد مرور عقد من الزمان، لا تزال الأسر الأمريكية تحسب التكاليف.

ولا يزال الناتج المحلي الإجمالي أقل بكثير مما كان سينطوي عليه اتجاهها عام 2007 ومن غير المحتمل أن يشكل الاقتصاد أي خسارة على الإطلاق، وذلك وفقًا لبحث أعده بنك الاحتياطي الفيدرالي في سان فرانسيسكو نشر يوم الاثنين. وستكلف هذه الضربة متوسط دخل الفرد الأمريكي الذي يبلغ 70000 دولار حسب تقديراتهم.

التعليق:

يصادف هذا العام الذكرى السنوية العاشرة للأزمة المالية العالمية لعام 2008، والتي تعتبر ثاني أزمة مالية رئيسية في العصر الحديث التي تتسبب في انهيار عام لقيم السوق المالية. إن انفجار فقاعة ما يسمى "دوت كوم" بين عامي 2000 و 2002 لم يكن انهيارًا عامًا، بل كان محددًا لصناعة تكنولوجيا المعلومات المزدهرة حديثًا التي كانت تعد أكثر بكثير مما كان من الممكن أن يحقق. حيث شهد يوم الاثنين الأسود، في 19 تشرين الأول/أكتوبر 1987، أكبر نسبة مئوية في تاريخ وول ستريت، وما كان عام 1987 و2008 من القواسم المشتركة التي لم تكن محصورة في أسواق معينة، بل كانت سهمًا نظاميًا وضارًا وسندات وذهب اً وسلعاً، وسرعان ما تسبب في الذعر في جميع أنحاء العالم. إذا بدا عام 2008 منذ وقت طويل بالنسبة للبعض، فإن تقرير البنك الاحتياطي الفيدرالي في سان فرانسيسكو يظهر أن الآثار والتأثيرات ما زالت معنا، وبينما قام التقرير بجرد التكلفة على الأمريكيين، فقد عانى العالم كله وما زال يعاني من الرأسمالية. وقد اندلعت أزمة الديون الأوروبية بسبب الحادث وهددت بإسقاط الاتحاد الأوربي والعملة الموحدة، وما زال الخطر قائما.

وكان الحافز لأزمة 2008 انهيار بنك ليمان براذرز، الذي تسبب في الصدمة والخوف من خلال إظهار أن البنوك الأمريكية ليست "أكبر من تفشل". وفي غضون شهر، أرغم النظام المالي العالمي الحكومات على ضخ رؤوس الأموال في مصارفها لمنع انهيارها. وبعد ذلك، ومع أزم ة الديون الأوروبية، أصبح من الواضح أنه حتى البلدان الغربية الغنية يمكن أيضا أن تفلس وأنه يتم إنقاذها.

ويعتبر الترابط بين مختلف الأسواق المالية والسهولة التي يمكن أن تنتقل بها الأموال من وإلى هذه الفئات من الأصول السبب وراء الأخطار الشاملة الحديثة للرأسمالية. ويتصل بذلك الترابط بين اقتصادات العالم من خلال هذه الأشكال الرأسمالية للتجارة وما يترتب على ذلك من مخاطر عالمية. كانت حاشية عام 2008 هي أزمة أسعار الغذاء العالمية التي ضاعفت سعر المواد الغذائية الأساسية في جميع أنحاء العالم في ذلك العام ثلاثة أضعاف كنتيجة لجزء من المضاربة في أسواق السلع حيث بدأ الوقود الحيوي في جذب اهتمام المستثمرين.

وقد عرضت اللائحة بوصفها الحل لمعالجة والتصدي لخطر انهيار السوق في المستقبل. أوقف العمل السريع في عام 2008 تأثير الدومينو لانهيارات البنوك الأمريكية، لكن تكلفة إنقاذ هذه البنوك كان يتحملها في البداية دافع الضرائب، وسعى تشريع دود-فرانك في عام 2010 إلى منع دافعي الضرائب الأمريكيين من تحمل عبء عمليات الإنقاذ المستقبلية، لكن ركوب الثيران والدببة من صنع الرأسمالية هو تجربة مستمرة، ونجحت إدارة ترامب في العام الماضي، بعد نقاش مرير، في استبدال قانون الاختيار المالي بدود-فرانك، الذي يأمل مؤلفوه أن يوفروه في المرة القادمة. قال الرئيس روزفلت ذات مرة: "إن البلد يتطلب تجربة جريئة وثابتة، من المنطقي أن نأخذ طريقة ونجربها: إذا فشلت، اعترف بصراحة وحاول مرة أخرى. لكن قبل كل شيء، جرّب شيئًا".

والآن تحاول أمريكا القيام بشيء جديد، مع قانون الاختيار المالي، للتعامل مع تكرار عام 2008. ومع ذلك، فإن السوق والابتكارات التكنولوجية لا تزال قائمة. ويعتقد أن يوم الاثنين الأسود، وهو الانهيار الكبير في عام 1987، قد ازداد سوءًا بسبب السرعة الكبيرة التي يمكن من خلالها معالجة معاملات السوق من خلال توظيف تكنولوجيا الحاسوب لتسريع المعاملات. لا تتشابه الأسواق المالية لعام 2018 مع الأسواق المالية لعام 2008، ومن المتوقع حدوث المزيد من التغييرات. ونشر بنك الاحتياطي الفيدرالي في شيكاغو تقريرا العام الماضي عن "تكنولوجيا السلسلة أو قواعد البيانات المتسلسلة"، والمعروف باسم توزيعات سجل الحسابات تقنيا أو تكنولوجيا. هذا هو ما بنيت عليه العملة المشفرة التي تسمي (بيتكوين)، وبغض النظر عن بيتكوين، يتوقع البنك الاحتياطي الفيدرالي في شيكاغو أنه "من المرجح أن تكون تقنية مصدرًا رئيسيًا للابتكار المستقبلي في الأسواق المالية". ولا تحتاج التكنولوجيا المبتكرة إلى أن تكون سببًا للخوف، ولكن أي شيء يزيل عجلات الفائدة التي تهدد التجارة القائمة على إعادة أحلام الرأسمالية إلى الأرض مرة أخرى مع ثقيل كثيف، وقد يضطر الجميع إلى دفع ثمن ذلك.

كتبه لإذاعة المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

د. عبد الله روبين